



No.

العدد :

Date:

التاريخ :

محضر اجتماع الهيئة العامة
لشركة مصرف بغداد (مساهمة خاصة)

المنعقد في ٢٠٢٢/١٠/١١

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة ، وإستناداً لأحكام المادتين (٨٦ ، ٨٧) من قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ، انعقد إجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف بغداد في صباح يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/١٠/١١ الساعة العاشرة والنصف في اربيل - فندق اربيل الدولي (الشيراتون سابقاً) برئاسة عضو مجلس الإدارة المدير المفوض للمصرف السيد باسل حسام الدين شاكر وذلك لتعذر حضور السيدين رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة لاسباب وظروف صحية ، رحب السيد رئيس الاجتماع بإسم السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالسادة الحضور وشكرهم على تلبية الدعوة لحضور هذا الإجتماع السنوي ، كما رحب بالسيدات والسادة ممثلي البنك المركزي العراقي الانسة ليلي عبد حسين والانسة سميرة حاتم عبيد والسيدة حوراء عبد الزهرة وممثلي دائرة تسجيل الشركات السيد محمد حسن والسيدة حوراء سالم وممثلي هيئة الأوراق المالية السيد سامر عبد العباس والسيد حسان احمد وشكرهم على حضور الاجتماع .

وعملاً بأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات اختار رئيس الاجتماع السيد عامر سامي نصيف كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، كما اختار الانسة شيما حافظ حميد مراقباً لحساب النصاب وجمع الأصوات ، وقد طلب حساب عدد الاسهم الحاضرين ونسبتهم من راس المال حيث بلغ عدد الاسهم الممثلة اصالة وانابة (١٣١,٠٥٨,٣٥٧,١٩٥) سهم ما يمثل نسبة (٥٢,٤%) من راس المال البالغ (٢٥٠) مليار سهم وبالنظر لحصول النصاب القانوني أعلن البدء بالاجتماع وتمت الدعوة الى إنتخاب رئيس للهيئة العامة و رُشح السيد عادل محمد الحسون وتم التصويت على انتخابه بالاجماع واستلم ادارة الاجتماع .



No.

العدد :

طلب مندوبي دائرة تسجيل الشركات واستنادا لاحكام المادة (٩٣) مغادرة قاعة الاجتماع بعد التاكيد من اكتمال النصاب القانوني وقد طلب رئيس الهيئة العامة من ممثلي دائرة تسجيل الشركات حضور الاجتماع كاملا .

التاريخ :

قبل بدء الاجتماع استوضح المساهمين كل من السيد (طاهر فاضل الموسوي) والسيد (علاء المظفر) عن سبب عدم عقد الاجتماع في بغداد وقد اجاب السيد المدير المفوض لمصرف بغداد بعدم وجود مانع قانوني من عقده خارج بغداد وان السبب بعقد الاجتماع في مدينة اربيل كان لرغبة السادة اعضاء مجلس الادارة الحضور الى الاجتماع لكن عوارض صحية حالت دون ذلك .

اعلن السيد رئيس الهيئة العامة البدء بمناقشة جدول الاعمال لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن ذلك

اولا:- مناقشة تقرير مجلس الادارة حول اعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في

٢٠٢١/١٢/٣١

بين السيد المدير المفوض بان انشطة المصرف و استقرار الودائع لعام ٢٠٢١ كانت مميزة وفقا للنتائج المالية خصوصا لما شهده النظام المصرفي من تبعات جائحة كورونا التي امتدت نتائجها لغاية العام ٢٠٢١ حيث استطاع المصرف الحفاظ على السيولة ومواجهة كافة الازمات رغم الظروف التي يمر بها البلد وقد تحقق حجم ارباح تقدر ب (٣٠) مليار دينار مقارنة بالعام السابق التي بلغت تقريبا ٢٠ مليار دينار وهو ارتفاع واضح بمقدار الارباح, والشئ المهم في هذا الامر هو ان مصادر هذه الارباح متنوعة والتي تحققت من الاعمال والانشطة المصرفية والتي تعتبر مؤمنة بشكل كامل منها على سبيل المثال العمولات المصرفية والاستثمار في سندات الخزينة وسندات الحكومة العراقية التي تكون مقومة بالدولار او المحلية التي تكون مقومة بالدينار العراقي , وكذلك منح التسهيلات الى الزبائن المعروفين بالتزامهم تجاه المصرف , كما ان الودائع المصرفية شهدت زيادة بحدود ٨% عن العام السابق لتصبح (ترليون ومائة وثمانية وخمسون مليار) دينار بزيادة (٨٥ مليار) عن السنة السابقة على الرغم من انخفاض نسبة فوائد المصرف على حسابات التوفير وهذا يعكس الثقة العالية بمصرف بغداد من



No.

العدد :

التاريخ : قبل المودعين , وبين السيد المدير المفوض بان البناية الجديدة لادارة المصرف ستكتتمل بحلول الربع الاول لعام ٢٠٢٣ مع بقاء الموقع الحالي كفرع من فروع المصرف .

وبعد ان تمت مناقشة تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على ما جاء فيه

ثانيا - مناقشة تقرير السيد مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

عرض السيد مراقب الحسابات التقرير على الهيئة العامة وبين بان التقرير موحد مع حسابات شركة بغداد للوساطة والتي اكتملت اجراءات تصنيفها في عام ٢٠٢٢ وقد استوضح السيد ممثل هيئة الاوراق المالية عن بعض الامور وهي :-

- بخصوص ما ورد في الفقرة (٢) من البيانات المالية المتضمن ان القوائم المالية الخاصة بفرع المصرف في بيروت لعام ٢٠٢١ والتي جرى توحيدها مع القوائم المالية للمصرف هي قوائم مالية غير مدققة . فأجاب السيد مراقب الحسابات بان تدقيق حسابات الفرع تتم من خلال مدققين حسابات لبنانيين ولكون القوائم المالية لم تردنا مصدقة عند اعداد بيانات المصرف لعام ٢٠٢١ لذا تم تثبيت هذه الملاحظة .
- استوضح عن اجراءات المصرف فيما يخص ما ورد بالفقرة (سابعاً) التسهيلات الائتمانية - ((الائتمان النقدي)) حول مجموع مبالغ التسهيلات المصرفية للارصدة غير العاملة والمدورة عن السنوات السابقة , اجاب السيد المدير المفوض بان ادارة المصرف بدأت خلال السنوات السابقة بأجراءات مركزية لتحصيل هذه المبالغ منها اجراءات قضائية واجراءات تنفيذية وكذلك ايجاد تسويات مقبولة مع الزبائن لحثهم على التسديد من خلال تخفيض الفوائد وان هذه الاجراءات عادت بنتائج جيدة حيث تم استرجاع مبلغ (١١) مليار دينار خلال سنة ٢٠٢١ مع ملاحظة ان اكبر انكشاف لمصرف بغداد هي تعود لزبون واحد فقط وتم اجراء التسوية مع هذا الزبون وبدأ فعلا بالتسديد ومن المتوقع حسم هذا الملف خلال العام ٢٠٢٢ والمبلغ هو بحدود ٦٠ مليار وان تسديد هذا المبلغ سيعتبر نقلة نوعية للمصرف من خلال تقليل التخصيصات المطلوبة .



No.

العدد :

- التاريخ :
- استوضح عن اجراءات المصرف بخصوص ماورد في الفقرة (عاشرا) - الفقرة المسروق ومخصصاته وتحديد المبلغ المسروق من فرع اربيل وعن امكانية الحجز على اموال المتهمين تحصيل المبلغ . اجاب السيد المدير المفوض ان الاجراءات القانونية والقضائية مستمرة بحق المتهمين ومنهم مدير الفرع وعدد من الموظفين واشخاص اخرين , اما بخصوص الحجز على اموال المتهمين فان المبلغ المسروق جدا كبير وان الاجراءات القضائية تسير وفقا للقانون .
- استوضح عن اخر الاجراءات الخاصة بما ورد بالفقرة (١١) والمتضمنه رصيد دفعات بمبلغ (٧٤٠) مليون دينار على حساب شراء ارض جميلة ولم تكتمل اجراءات معاملة نقل الملكية باسم المصرف واستوضح فيما اذا كان عدم اكمال الاجراءات يكلف المصرف مصاريف اضافية , ومن السبب بعدم اكمال اجراءات الانتقال , بين السيد مدير الدائرة القانونية لمصرف بغداد بان هذا العقار يعود لاحد زبائن المصرف وكانت النية تتجه لاستخدام العقار كفرع للمصرف ولكن بعد ان تم غلق الفرع في جميلة تم صرف النظر عن الشراء وتم اعلام الزبون بذلك وسيتم اعادة المبلغ المدفوع حال بيع العقار وبين السيد المدير المفوض بعدم وجود تكلفة اضافية يتحملها المصرف وتم الاتفاق بتسوية الموضوع .
- استوضح عن اخر الاجراءات الخاصة بالفقرة (اثنى عشر) والمتضمنة قيمة الصكوك التي اشتراها مصرف بغداد من احد زبائنه مسحوبة على المصرف الزراعي بمبلغ (٧,٦٦٤,٦٨٠,٠٠٠) دينار والتي لم يتم تحصيلها لغاية اعداد الميزانية على الرغم من وجود قرارات قضائية مكتسبة الدرجة القطعية , اجاب السيد المدير المفوض بان ادارة المصرف اتخذت كافة الاجراءات القانونية لحماية اموال المساهمين وتحصيلها على الرغم من المماطلات والاعذار التي قدمت من قبل المصرف الزراعي, وآخرها مخاطبة البنك المركزي العراقي الذي حث المصرف الزراعي على تسديد المبلغ , ولكن في نهاية الامر فان المصرف الزراعي ملزم بالتسديد لكونه استنفذ كافة طرق الطعن واخرها الطعن باعادة المحاكمة والتي ردت لصالح المصرف , واخر ماتم هو عرض تسوية من قبل ادارة المصرف الزراعي بتسديد اصل المبلغ ويتم الاتفاق لاحقا على آلية لتسديد الفوائد وسيتم عرض الموضوع على مجلس الادارة . وبمداخلة من قبل المساهم السيد (طاهر فاضل الموسوي) بإمكانية اقامة دعوى جديدة للمطالبة بفوائد



اضافية وكذلك مفاتحة البنك المركزي العراقي للحجز على ارصدة المصرف الزراعي , اجاب السيد المدير المفوض بان كل الخيارات القانونية متاحة لتحويل حقوق المصرف ومنها اتخاذ الاجراءات القانونية وتحريك الشكوى الجزائية بحق الموظف الممتنع عن تنفيذ امر القضاء وغيرها , بين السيد مدير الدائرة القانونية بان موضوع تحصيل المبلغ من المصرف الزراعي متابع منذ صدور القرار في عام ٢٠١٥ لغرض التنفيذ بشكل رضائي وكذلك قضائي اما مايخص حجز اموال المصرف الزراعي فهي اموال حكومية و حسب قانون التنفيذ لا يجوز الحجز عليها لذا فان هذا الامر غير ممكن لكن لدينا خيارات اخرى منها اللجوء الى هيئة النزاهة وجهاز الادعاء العام لان استمرار الامتناع عن التسديد يشكل عبئ وهدر باموال الدولة من خلال الفوائد التي لازالت تترتب على المبلغ .

العدد :

التاريخ :

- طلب ايضاح عن الفقرة الثامنة عشر الخاصة بالدعاوى القانونية وبعض التفاصيل عنها وهل حسمت عدد من القضايا خلال العام ٢٠٢٢ ، فأجاب المدير المفوض بان الجزء الاكبر يخص زبون واحد فقط بمبلغ ٦٠ مليار دينار اما الباقي ١٧ مليار اما المتبقي فهي تخص دعاوى اخرى وبايضاح من قبل مدير الدائرة القانونية حول الدعاوى المقامة من قبل المصرف ومنها دعوى السرقة الخاصة بفرع اربيل بمبلغ ٢٧ مليار وكذلك الدعوى المقامة ضد احد زبائن المصرف فقط اما مايخص المقامة من قبل الغير على المصرف واهمها دعوتين الاولى لاحدى الشركات بمبلغ مليار واربعمائة واثان وتسعون والثانية دعوى كانت مقامة من قبل الشركة العامة لادارة النقل الخاص بمبلغ ٨ مليار دينار وهاتين الدعوتين ردت واكتسب قرارهما الدرجة القطعية اما الباقي فهي دعاوى امام محاكم العمل

بمداخلة من قبل المساهم السيد (طاهر الموسوي) حول المبالغ المسروقة من فرع القرنة وماهي الاجراءات المتخذة وكذلك اجراءات ادارة المصرف للحيلولة دون تكرار هذه السرقات ؟ بين المدير المفوض بان مصرف بغداد له خصوصية عن المصارف الاخرى لكون المصرف يمتلك (٤٠) فرع وقد تم اتخاذ عدة اجراءات منها نصب الكاميرات بشكل مركز وكذلك التأمين على موجودات المصرف من السرقة بالاضافة الى اتخاذ اجراءات قانونية حقيقية وصارمة ضد كل موظف يتعدى على اموال المساهمين او الزبائن بالاضافة الى آلية اختيار الموظفين في الوقت الحاضر اما مايخص دعوى فرع القرنة فأجاب مدير الدائرة القانونية بان المصرف اقام دعاوى جزائية على مدير الفرع الهارب في الوقت الحاضر وصدر بحقه امر قبض وكذلك صدر حكم بحبس معاون مدير الفرع ٥ سنوات وانهى محكوميته وكذلك تم اقامة دعوى مدنية بحقهم للمطالبة



No.

العدد :

التاريخ والمبلغ المسروق وصدر القرار بالزامهم بالتكافل والتضامن بتسديد المبلغ وحاليا يتم التحري
عن أي اموال تعود لهم للتنفيذ عليها. استوضح المساهم عن النقد المودع في فرع المصرف في
لبنان وماهي اجراءات ادارة المصرف تجاه هذه الاموال خصوصا مع الوضع الاقتصادي
المنهار في لبنان , وكذلك توجد بحدود ١٢% من الاموال المودعة في لبنان لحساب سندات
الحكومة اللبنانية هل هذه تعتبر في مأمّن ومن الممكن ان تسترجع مستقبلا ؟ اجاب السيد المدير
المفوض ما يخص السندات فأنها مقومة بالدولار وقد حققت ربحية للفرع في السنوات السابقة ,
في الوقت الحالي سعر هذه السندات فأنها مقومة بالدولار وقد حققت ربحية للفرع في السنوات السابقة ,
المصرف لذا فان العمل في الوقت الحاضر اتجه لتقليل الكلف التشغيلية للفرع للحد الأدنى وكذلك
استرداد مبالغ المحفظة الائتمانية التي كانت بحدود ٩ مليون دولار وحاليا ٢ مليون دولار ومتبقي
مشكلتين في لبنان الاولى سندات الحكومة اللبنانية التي انخفض سعرها ولا يمكن اتخاذ أي اجراء
في الوقت الحالي كذلك طلب البنك المركزي اللبناني بوضع مخصصات تصل الى ٤٥% لكن
ادارة المصرف تجد ان الوضع غير مطمئن في لبنان لذا التوجه لوضع مخصصات بمقدار
١٠٠% اما الامر الايجابي فان كافة ارصدة المصرف هي موجودة في البنك المركزي اللبناني
حيث ان كافة تسديدات المحفظة الائتمانية تمت مع المصارف من خلال البنك المركزي اللبناني
لعدم توفر النقد في لبنان ، الملاحظة المهمة ان الوضع في لبنان وضع عام وليس لمصرف بغداد
فقط وقد حاولت ادارة المصرف البحث عن خيارات قبل الانهيار لكن للاسف موضوع التحويل
توقف قبل الانهيار بفترة لذا لم نستطع بيع السندات والذي تم فقط تحويل المبالغ من باقي
المصارف الى البنك المركزي اللبناني وهذا الاجراء جدا سليم لكون المبالغ ستكون مؤمنة ونحن
نراقب الوضع وتطوراتها ونامل بوجود حل وبالتأكيد أي حلول ستكون فان العوائد هي ارباح
للمساهمين وبشكل عام فان الفرع في الوقت الحاضر يعتبر من الفروع الربحية والخسارة الوحيدة
هي بموضوع المخصصات .

استوضحت ممثل البنك المركزي العراقي عن ماورد في (٢) من الفقرة رابعا والمتضمنة تجاوز
الارصدة المدينة في الخارج مانسبة (٦١%) من رأس المال وتوجد موافقة البنك المركزي
لحدود ٢٠% , وان موافقة البنك المركزي العراقي كانت على وديعة بنك الخليج المتحدة فقط
ولا توجد موافقة على تجاوز هذه النسبة ؟ اجاب السيد المدير المفوض بان النسبة المذكورة من
قبل مراقب الحسابات وبعد سحب وديعة بنك الخليج المتحد سيكون التجاوز دون ٢٠% وهي
النسبة المسموح بتجاوزها وقد وافق البنك المركزي العراقي على تمديد الوديعة لمدة اضافية ،



No.

العدد :

و كذلك استوضحت عن الشركة التي وردت بذمتها تركيزات ائتمانية وسبب عدم ذكر اسم الشركة Da
, اجاب السيد المدير المفوض بان الشركة هي احدى زبائن المصرف وللحفاظ على سرية
معلومات الزبائن لم يتم ذكر اسمها في التقارير السنوية . بينت السيدة ممثل البنك المركزي
العراقي بان تقرير مجلس الادارة فقرة شبكة الفروع ومنافذ التوزيع يجب ان تتضمن جدول
بفروع المصرف وبيان مقدار الربح والخسارة لكل فرع ليتضح عدد الفروع الرباحة والخسارة
بين السيد المدير المفوض بانه سيتم مراعاة هذه الملاحظة مستقبلا .

استوضح المساهم السيد (علاء المظفر) عن سبب عدم ذكر اعلى خمسة رواتب في المصرف
وبين السيد المدير المفوض بان التقرير تضمن اسماء اعلى رواتب وسيتم مراجعة امكانية ذكر
مبلغ الرواتب مستقبلا من الناحية القانونية .

وبالنظر لعدم وجود ملاحظات اضافية على تقرير مراقبي الحسابات للسنة المنتهية في
٢٠٢١/١٢/٣١ قررت الهيئة العامة المصادقة على التقرير بالاجماع

ثالثا :- الاطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة ٢٠٢١

بعد الاطلاع على تمت المصادقة من قبل الهيئة العامة على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة
٢٠٢١ بالاجماع

رابعا :- مناقشة الحسابات الختامية لسنة المالية المنتهية ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

طرح السيد رئيس الهيئة العامة الفقرة اعلاه للمناقشة , وقد اوضح السيد المدير المفوض بان
البنك المركزي امهل كافة المصارف مدة خمسة سنوات لتطبيق المعايير رقم (٩) وان مصرف
بغداد قام بتطبيق بشكل صحيح ويعد من المصارف القليلة التي التزمت بتطبيقه ونحن في
مصرف بغداد نفتخر باننا نأخذ كل تعليمات البنك المركزي العراقي بجدية كبيرة ويتم تطبيقها
حرفيا , في نهاية سنة ٢٠٢٣ ستنتهي المهلة التي منحت لتطبيق المعيار وسيكون مصرف بغداد
قد طبق هذه التعليمات بشكل صحيح وهو ما يعزز المركز المالي للمصرف وان أي استحصال
لهذه المبالغ مستقبلا ستكون ارباح للمساهمين , ان موضوع المخصصات هو جزء كبير من
معالجات مصرف للفترة الاخيرة و ارباح المصرف تزيد سنة عن السنة التي قبلها وبين المدير
المفوض بان مصرف بغداد المصرف الاهلي الوحيد الذي لديه علاقات مصرفية وحساب لدى
مصارف عالمية مثل ستي بنك و تم عام ٢٠٢١ فتح حساب مع يوني كردت وهذه العلاقات



No.

العدد :

التاريخ : تعتمد على رصانة المصرف واجراءاته ونظمه الداخلية ومدى التزامه بمكافحة غسل الاموال وحجم العمل.

بمداخلة من قبل المساهم السيد (طاهر فاضل الموسوي) ان مصرف بغداد من اقدم واعرق المصارف وهو اسم لامع وهو من المصارف التي اعتادت توزيع ارباح سنوية على المساهمين ونأمل بوجود المدير المفوض ان تعود اوضاع المصرف لما كانت عليه ويتم توزيع ارباح سنويا على المساهمين , استوضح المساهم السيد (علاء المظفر) عن معلومات انتقال اسهم بنك برقان في مصرف بغداد الى البنك الكويتي الاردني ومدى تأثيره على المصرف ؟ وقد بين المدير المفوض بان الموضوع لازال في طور الموافقات والاجراءات لازالت لم تنتهي بعد , وان الامر الاساسي ان عملية البيع ستكون ضمن مجموعة (كيبكو) وهي التي تملك بنك برقان وكذلك تملك ٥٢% من البنك الاخر واتوقع ان يكون لها اثر ايجابي لكون البنك الاردني الكويتي نشط ولديهم الرغبة في تطوير المصرف وطرح منتجات جديدة . لذا اود ان اطمن المساهمين في حال تمت عملية الانتقال فانها ستكون ذات اثر ايجابي على المصرف بغداد وستكون نقلة نوعية من ناحية التطور في كافة المجالات والمنتجات .

استوضح ممثل هيئة الاوراق المالية عن ماجاء في فقرة الايضاحات الخاصة بالارصدة المقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المحلية بمبلغ (١٠,٧٧٨,٩٧٨) الف دينار , بين السيد المدير المفوض بان البنك الذي ورد في هذه الفقرة هو المصرف الزراعي والذي تم تناول موضوعه سابقا اما بالنسبة للمبلغ المحجوز في اقليم كردستان وهو حال عامة لكل المصارف التي لديها تعاملات في الاقليم والمبلغ لازال محجوز ومصرف بغداد من ضمن سبعة مصارف لم تقبل بالتسوية التي طرحت سابقا من قبل البنك المركزي العراقي والتي تضمنت تنازل المصرف عن ٢٥% من مبلغ الوديعة مقابل ان يسدد البنك المركزي العراقي ٧٥% ولكون تقريبا يقدر ب ٤٥ مليار وان المبلغ المطلوب التخلي عنه في حال قبول التسوية يكون بحدود ١١ مليار وهو مبلغ جدا كبير وان الذي سيتأثر هو المساهم لذا القرار كان ان تستمر المتابعة مع الجهات المعنية لحين استحصال المبلغ كاملا . واستوضح ممثل هيئة الاوراق المالية عن الاجراءات القانونية ومصيرها بخصوص الملاحظة الواردة في ايضاحات حول القوائم المالية عن مبلغ (٥٩٦,٨٨٠) الف دينار الف دينار التزامات ذمة مالية على شركة ضمان الودائع , بين السيد المدير المفوض بان مصرف بغداد اقام دعوى على شركة ضمان الودائع العراقية والسبب ان المصرف لديه



العدد ودائع كبيرة والجزء الاكبر منها مودعة لدى البنك المركزي العراقي وان نشاط الشركة لاتضمن No.
التاريخ المبالغ المودعة لدى البنك المركزي العراقي لذا طالبنا باستثناء هذه الودائع من مبالغ التامينات
Date: التي تستقطع لذا لجأنا الى المحاكم ونحن بانتظار نتائج المحكمة , بين رئيس الهيئة العامة بان
نقطة الخلاف مع شركة ضمان الودائع هي شركة تأمين وحين تسديد قسط التامين يجب ان يكون
هناك خطر يغطي هذا التامين وفي حالة كون المبالغ مودعة لدى البنك المركزي العراقي فما
هو الخطر الذي تغطية الشركة والمبالغ مودعة لدى الحكومة خصوصا وان المبلغ بمئات
المليارات .

وبالنظر لعدم وجود ملاحظات اضافية على الحسابات الختامية للسنة المنتهية في
٢٠٢١/١٢/٣١ قررت الهيئة العامة المصادقة على التقرير بالاجماع

خامسا:- مناقشة توزيع مقسوم الارباح لعام ٢٠٢١

بين السيد المدير المفوض بان مبلغ الارباح المتحقق لعام ٢٠٢١ قد بلغ بعد استقطاع مبلغ
الضرائب (٢٩,٩٨٠,٣٦٣) مليار دينار وسيتم توزيع ٥% من قيمة رأس المال ويتم تدوير
المتبقي للفائض المتراكم , وان هذه النسبة تمت بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي
بعد ان تم عرض القوائم المالية وربحية المصرف ولمرور سنوات عديدة لم يتم توزيع ارباح
على المساهمين وذهاب الجزء الاكبر للمخصصات وان الربحية متحققة , وقد تم مناقشة الفقرة
من قبل الهيئة العامة للمصرف .

وبالنظر لعدم وجود ملاحظات او نقاشات اضافية فقد قررت الهيئة العامة بالاجماع توزيع
مقسوم ارباح بنسبة ٥% من رأس مال المصرف البالغ ٢٥٠ مليار وترحيل المتبقي من
الارباح الى الفائض المتراكم

سادسا:- تعيين مراقبي الحسابات لعام ٢٠٢٢ وتحديد اجورهما

قررت الهيئة باجماع الحاضرين بالمصادقة على استمرار تعيين السادة مكتب سعد رشيد و
شركة فرقد السلطان وشركاؤه مراقبي حسابات لشركة مصرف بغداد للعام ٢٠٢٢ وتحديد
اجورهم وفقا للضوابط

سابعا :- مناقشة استخدام وديعة المصرف لدى فرع بيروت لتعزيز المخصصات نتيجة تدني
قيمة الادوات المالية للفرع .



العدد: بين السيد المدير المفوض للمصرف في عام ٢٠١٤ وضعت الادارة العامة للمصرف وديعة No
التاريخ: فرغ المصرف في بيروت وكانت تحقق عوائد من خلال الفوائد ونتيجة لتدهور الوضع
الاقتصادي في لبنان وعدم امكانية تحويل مبلغ الوديعة , ولما لها انعكاسات سلبية على المحفظة
, ولوجود مطالبات بوضع المخصصات اللازمة في لبنان لذا فقد ارتئينا استخدام الوديعة لتغطية
وتعزيز هذه المخصصات بدلا من تحويل مبالغ اضافية وتم استحصال موافقة البنك المركزي
العراقي وكذلك البنك المركزي اللبناني .

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على استخدام مبلغ وديعة المصرف لدى
فرع بيروت لتعزيز المخصصات نتيجة لتدني قيمة الادوات المالية للفرع .

ثامنا :- مناقشة تعديل المادة الخامسة من عقد تاسيس المصرف بانتخاب اعضاء مجلس
الادارة من قبل الهيئة العامة وفقا للتصويت التراكمي وذلك استنادا الى تعليمات البنك المركزي
العراقي

قررت الهيئة العامة بالاجماع المصادقة على تعديل الفقرة الخامسة من عقد تاسيس الشركة
والتي تنص

((عدد اعضاء مجلس الادارة سبعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط تنتخبهم الهيئة العامة))

لتصبح بعد التعديل

((عدد اعضاء مجلس الادارة سبعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط تنتخبهم الهيئة العامة وفقا
للتصويت التراكمي))

تاسعا :- ابراء ذمة مجلس الادارة وتحديد مكافاته للسنة المالية ٢٠٢١

بين السيد المدير المفوض بان سياسة المجلس هي عدم توزيع اي مكافآت للسادة رئيس و اعضاء
مجلس الادارة في حال عدم توزيع ارباح على المساهمين وبما ان الهيئة العامة قررت توزيع
ارباح خلال هذا الاجتماع فاقترح ان يتم توزيع مكافئة للسادة رئيس و اعضاء المجلس وقدرها
(١٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون دينار

قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على المقترح وبراء ذمة السادة رئيس و اعضاء مجلس
الادارة .



العدد: اقتراح المساهم (طاهر الموسوي) ان يتم توزيع مكافئة للموظفين الكفوئين في المصرف , وقد
التاريخ: السيد المدير المفوض بأن ادارة المصرف تعتمد تقييم سنوي لكل الموظفين وتتم زيادة رواتب
Date: الموظفين وفقا لهذا التقييم بالإضافة الى ان ادارة المصرف تدعم الموظفين الكفوئين من خلال
الدورات التدريبية و المكافأة .

وفي ختام الاجتماع اثنى المساهم السيد (طاهر فاضل الموسوي) على ادارة السيد المدير
المفوض وطالب ان يتم اختيار مدراء المصارف والموافقة على تعيينهم بما يخدم العمل المصرفي
ويسهم في نجاح القطاع المصرفي .

بالنظر لانتهاؤ مناقشة جميع فقرات جدول الاعمال واتخاذ القرارات بشأنها اعلن رئيس الهيئة
العامة ختام الاجتماع شاكرا الحضور على مساهمتهم القيمة والمناقشات الهادفة وابداء
الملاحظات التي تخدم المصرف نحو مزيد من التطور والتقدم .

رئيس الهيئة العامة
السيد
عادل محمد الحسون

مراقب الاجتماع
الانسة
شيماء حافظ حميد

كاتب الاجتماع
السيد
عامر سامي نصيف

ممثل دائرة تسجيل الشركات
السيدة
حوراء سالم معيوف

ممثل دائرة تسجيل الشركات
السيد
محمد حسن حميد